مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: دور التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية على مستوى الخدمات المقدمة منها في المملكة العربية السعودية: "دراسة استطلاعية"
اسم الكاتب: أمير بن محمد العلوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9052
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 01:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

عدد A

المجلد 17، العدد 1
شوال 1441 هـ / يونيو 2020م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

يونيو 2020م مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 17 العدد 1 (A)
https//:doi.org/10.36394/jhss/17/1A/15

دور التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية على مستوى الخدمات المقدمة منها في المملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية

أمير بن محمد العلوان[1]

تاريخ الاستلام: 26-05-2018 **تاريخ القبول: 07-02-2019**

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على دور التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى تطوير وتحسين الخدمات البلدية المقدمة منها وتحسين المظهر العام للمدينة. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانتين؛ للحصول على البيانات اللازمة إحداهما موجهة لجميع أعضاء المجالس البلدية في المملكة، والثانية موجهة لشريحة من المسؤولين المعنيين من الأجهزة الحكومية المحلية ذوي العلاقة بالعمل البلدي وتقديم الخدمات، وتم التأكد من صدق وثبات هاتين الاستبانتين.

وقد أظهرت نتائج البحث أن أعضاء المجالس البلدية والمسؤولين المعنيين ذوي العلاقة بالعمل البلدي قد رأوا أن مستوى التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام هو مستوى متوسط، وأن الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام تستجيب بدرجة ضعيفة لطلبات المجالس البلدية، وأن التنسيق الحالي بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام قد أثر بدرجة ضعيفة على مستوى الخدمات المقدمة منها.

ولقد توصل البحث إلى عدد من التوصيات من أهمها: العمل على زيادة التنسيق، وسن الأنظمة والتشريعات الداعمة للتنسيق، ووضع اللوائح التنفيذية التفصيلية المحددة لآلية التعاون والتنسيق مع الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي؛ مما يُسهم في رفع مستوى وجودة الخدمات المقدمة منها.

الكلمات الدالة: المجالس البلدية، الجهاز البلدي، التنسيق، المجالس المحلية، مجالس المناطق، الأجهزة الحكومية المحلية الخدمية الأخرى.

---

(1) مدير عام البرامج المالية والاقتصادية - معهد الإدارة العامة
مستشار - مركز الملك سلمان للإدارة المحلية (الرياض - المملكة العربية السعودية)
AlwanA@ipa.edu.sa

المقدمة:

تمثل إدارة البيئات والمناطق الحضرية تحديًا يتطلب من الإدارات المحلية في المنطقة ممثلةً بـ: (الإدارات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومجالس المناطق، والمجالس المحلية، والمجالس البلدية بالمنطقة) العمل والتنسيق الإداري فيما بينها وعبر حدودها الإدارية والحضرية (Haeley, 2006: 306). ولتعزيز العمل المشترك، تقوم بعض الجهات الحكومية في البيئات الحضرية في المنطقة، والمجالس البلدية، والمجالس المحلية، ومجالس المناطق بتطوير قدراتها المؤسسية وتعديل إجراءاتها وتطوير أنظمتها الأساسية؛ لتصبح أكثر مرونةً وقابلة للتكيف مع المتطلبات الرئيسة للمجتمع المحلي وتبادل المعرفة والخبرات والمعلومات؛ لتصبح اقل اعتمادًا على نظام إدارة مركزي يعمل من أعلى إلى أسفل (McKinney, M & Johnson, S. 2009).

ولقد حظيت الجهات المعنية بالإدارة المحلية في البيئات الحضرية في السنوات الأخيرة باهتمام عالمي كبير كحلٍ للتحديات التي تواجه السياسات التنموية في القرن الحادي والعشرين؛ مثل: النمو السكاني الكبير للمدن، وتزايد المطالب المجتمعية لرفع مستوى المعيشة وتقديم خدمات أفضل للساكنين. وقد أصبحت المدن بمثابة المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي، والابتكار في مجالات مختلفة؛ مثل الحكومة الإلكترونية، والشراكة المجتمعية، وإعادة التدوير إلخ. وفي عام 1430هـ، تجاوز عدد السكان الذين يعيشون في المدن على مستوى العالم عدد سكان المناطق الريفية، ومن المتوقع بحلول عام 1472 هـ أن تصل نسبة سكان المدن 84% من سكان العالم (Buren,V. 2009:202).

ولقد أدركت المملكة العربية السعودية دور وأهمية الإدارة الحضرية والمجالس المختلفة: (مجالس المناطق، والمجالس المحلية، والمجالس البلدية) في الإدارة المحلية والتنمية الحضرية مبكرًا؛ لهذا أخذت حكومة المملكة على عاتقها عملية تأسيس وتفعيل ودعم هذه المجالس؛ لكي تصبح أداةً من أدوات المشاركة للمواطن في القرار المحلي، بجانب دورها الداعم في عملية التخطيط والتوجيه للتنمية في البيئة الحضرية. ولقد تم تطبيق بعض التطوير والإصلاحات على أنظمة وإجراءات بعض الأجهزة المحلية؛ بهدف تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة والفعالية في إدارة التنمية الحضرية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أن مستوى مشاركة المجالس المختلفة (مجالس المناطق، والمجالس المحلية، والمجالس البلدية) في التنمية الحضرية في البيئات الحضرية محدودة كما بينت بعض الدراسات الاستطلاعية، ويعزى البعض جزءًا كبيراً

منهـا إلـى تدنـي مسـتوى التعـاون والتنسـيق بيـن الأجهـزة الحكوميـة المحليـة فـي المدينـة؛ لـذا يسـعى هـذا البحـث إلـى التعـرف علـى مسـتوى التنسـيق بيـن المجالـس البلديـة والأجهـزة الحكوميـة الأخـرى فـي المدينـة، ومـدى اسـتجابتها لطلبـات المجالـس البلديـة، وأثـر ذلـك علـى مسـتوى وجـودة الخدمـات المقدمـة منهـا فـي البيئـات الحضريـة.

أولاً: الإطار العام للبحث:

(1 - 1) مشكلة البحث:

تمثـل إدارة البيئـات الحضريـة والإدارة المحليـة تحديـات كبيـرة للحكومـات المركزيـة فـي أغلـب الـدول حـول العالـم، ويـدرك المسـؤولون عـن البيئـات الحضريـة أن المـدن والمناطـق الحضريـة فـي منافسـة شرسـة مـع بعضهـا البعـض علـى المسـتوى العالمـي (Clark, 2010: 467). ففـي أوربـا علـى سـبيل المثـال، تتنافـس البيئـات الحضـري والمـدن الكبـرى، مثـل: مدينـة لنـدن، وباريـس وبرليـن مـع بعضهـا البعـض؛ لجـذب الاسـتثمارات مـن الشـركات العالميـة فـي الولايـات المتحـدة والصيـن، وتعمـل بشـكل مسـتمر لإثبـات قوتهـا الاقتصاديـة وتحسـين بيئتهـا الاسـتثمارية مـن خـلال وضـع سياسـات وخطـط مُعـدة مـن قِبـل الإدارات الحضريـة فـي هـذه المـدن (Feiock, 2004).

ومـع الزيـادة السـكانية الكبيـرة وتدنـي القـدرة التنافسـية للكثيـر مـن المـدن حـول العالـم، فإنـه مـن المتوقـع أن تواجـه إدارات البيئـات الحضريـة والإدارات المحليـة تحديـات تنمويـة كبيـرة؛ ممـا يتطلـب منهـا التنسـيق والتعـاون بشـكل أكبـر فيمـا بيـن الوحـدات الإداريـة المحليـة فـي البيئـة الحضريـة للتعامـل مـع الكـوارث والطـوارئ بشـكل أسـرع وأكثـر فاعليـة. (Ghit-ter, G. & Smart, A. 2009: 630).

وفـي المملكـة العربيـة السـعودية بـدأ الاهتمـام بـإدارة البيئـات الحضريـة والإدارة المحليـة منـذ مـدة زمنيـة بعيـدة منـذ المراحـل الأولـى لتأسـيس المملكـة؛ مـن خـلال إنشـاء مجالـس بلديـة فـي المـدن، ومجالـس للمناطـق لإدارة التنميـة فـي المنطقـة، ومجالـس محليـة فـي المحافظـات؛ لتحديـد احتيـاج المحافظـات مـن المشـاريع التنمويـة. إلا أن التطـور والنمـو السـريع الـذي شـهدته مـدن ومناطـق المملكـة لـم يواكبـه تطويـر لهـذه المجالـس لزيـادة التنسـيق والتعـاون فيمـا بينهـا ومـع الإدارات الخدميـة المحليـة لتحقيـق التنميـة الشـاملة والمسـتدامة لهـذه البيئـات الحضريـة.

ورغـم الجهـود التـي بذلتهـا بعـض الجهـات المعنيـة بهـذه المجالـس؛ فـي سـبيل تطويـر عمـل هـذه المجالـس إلا أن بعـض الدراسـات الاسـتطلاعية أوضحـت الكثيـر مـن التحديـات

والمعوقات التي تواجهها هذه المجالس في سبيل تحسين أدائها وتقديم خدمات أفضل للمواطنين. ولقد أوضحت بعض الدراسات الحديثة ومن أهمها دراستان حديثتان قام بهما مركز الملك سلمان للإدارة المحلية (مركز الملك سلمان، 2017م)، (مركز الملك سلمان، 2018م)، وكذلك دراسة (الشدادي، 2003م) التي أوضحت أن إحدى أهم التحديات التي تواجهها هذه المجالس في سبيل تحقيق أهدافها هو عدم وجود آلية واضحة وفاعلة للتنسيق فيما بينها ومع الإدارات الحكومية المحلية الأخرى؛ على الرغم من أن الكثير من أهدافها ومهامها متشابه ومتداخلة مع بعضها البعض؛ مما انعكس سلبًا على مستوى الخدمات المقدمة منها.

وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع إلا أن هناك قلة من الدراسات والبحوث العلمية الميدانية الحديثة التي تتناول موضوع التنسيق والتعاون بين أجهزة الإدارة المحلية في البيئات الحضرية كما أن ضعف التعاون والتنسيق بين أجهزة الإدارة المحلية في البيئات الحضرية انعكس سلبًا على مستوى مشاركتها في صنع القرار المحلي، ومن ثم الخدمات المتوقعة منها؛ لذا يسعى هذا البحث إلى التعرف على دور التنسيق والتعاون بين المجالس البلدية والأجهزة المحلية الأخرى في المدينة، ومدى استجابة هذه الأجهزة لطلبات المجالس البلدية، على مستوى وجودة الخدمات العامة المقدمة منها في البيئات الحضرية.

(1 - 2) أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل عام إلى التعرف على آراء أعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة العربية السعودية تجاه ما يلي: **أولًا-** مستوى التنسيق بين المجالس البلدية التي يعملون بها والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي، **ثانيًا-** مدى استجابة الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي لطلبات المجالس البلدية التي يعملون بها، **ثالثًا-** أثر التنسيق الحالي بين المجالس البلدية التي يعملون بها والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى وجودة الخدمات المقدمة منها. كما يهدف هذا البحث إلى التعرف على آراء المسؤولين ذوي العلاقة المعنيين بالعمل البلدي في المملكة تجاه مستوى التنسيق بين أجهزة الإدارة المحلية وأثر ذلك على مستوى الخدمات المقدمة منها.

(1 - 3) تساؤلات البحث:

نظراً لعدم توفر دراسات سابقة كافية حول موضوع هذا البحث في المملكة، يستطيع الباحث من خلالها صياغة فروض، ونظرًا لكون طبيعة البحث استطلاعية؛

فقد صِيغت الأسئلة البحثية التالية:

1. ما الخصائص الأولية لأعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة؟
2. ما آراء أعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة تجاه مستوى التنسيق بين المجالس البلدية التي يعملون بها والأجهزة الحكومية المحلية الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي.
3. ما آراء أعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة تجاه مدى استجابة الأجهزة الحكومية المحلية الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي لطلبات المجالس البلدية التي يعملون بها المتعلقة بالخدمات.
4. ما آراء أعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة تجاه أثر التنسيق الحالي بين المجالس البلدية التي يعملون بها والأجهزة الحكومية المحلية الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى وجودة الخدمات المقدمة منها.
5. ما آراء المسؤولين ذوي العلاقة المعنيين بالعمل البلدي في المملكة تجاه مستوى التنسيق بين أجهزة الإدارة المحلية وأثر ذلك على مستوى الخدمات المقدمة منها.

(1 - 4) أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أن المجالس البلدية تؤدي دورًا مهمًّا وداعمًا للجهاز البلدي في مجال تقديم الخدمات البلدية للمواطنين وتحسين المظهر العام للمدينة؛ وذلك من خلال التنسيق بينها وبين الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى، وعلى الرغم من أهمية هذا الدور إلا أن المجالس البلدية تواجه الكثير من التحديات والصعوبات في ممارستها لهذا الدور المناط بها نظامًا، ومن ثم الإسهام في تطوير وتحسين الخدمات البلدية وتحقيق التنمية الحضرية المتوازنة والمستدامة في المدينة.

كما تبرز أهمية هذا البحث في اعتماده على البحث الميداني في جمع البيانات الحديثة من أعضاء المجالس البلدية وتحليلها وتفسيرها؛ وذلك من خلال التعرف على آراء أعضاء المجالس البلدية عن مستوى التنسيق بينها والأجهزة الحكومية الأخرى في المدينة وذلك بهدف تحسين مستوى التنسيق بين المجلس البلدي والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى بهدف تطوير وتحسين الخدمات البلدية، ومدى استجابة هذه الأجهزة لطلبات المجلس البلدي، على مستوى وجودة الخدمات المقدمة منها. كما يساعد هذا

البحث في سد النقص في الدراسات الميدانية التحليلية التي تتناول هذا المجال الحيوي والمهم للتنمية بشكل عام والتنمية الحضرية بشكل خاص؛ إذ تفتقر الأدبيات المحلية إلى وجود دراسات علميه نظرية أو ميدانية تحليلية حديثة تتناول هذا الموضوع الحيوي.

(1 - 5) حدود البحث:

يهتم هذا البحث بمعرفة آراء مقدمي الخدمة (أعضاء المجالس البلدية) تجاه مستوى التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى في المدينة، ومدى استجابة هذه الأجهزة لطلبات المجلس البلدي، وأثر ذلك على مستوى الخدمات البلدية المقدمة منها؛ لذا يجدر التنويه إلى المحددات الرئيسة المتعلقة بهذا البحث وذلك على النحو التالي:

- المجال البشري: مجتمع البحث، وهم مجتمع مقدمي الخدمة من أعضاء المجالس البلدية في الأمانات والبلديات، ومجتمع المسؤولين المعنيين وذوي العلاقة بالعمل البلدي في المملكة.
- الإطار الزمني: ويدور حول مدة إجراء الدراسة الميدانية، وهي منتصف عام 1439هـ، وهي منتصف عام 1439هـ من تاريخ 1 / 4/ 1439هـ حتى 30 / 6 / 1439هـ، وقد استغرقت عملية جمع البيانات ما يقرب من ثلاثة شهور.

(1 - 6) منهجية البحث:

انطلاقًا من طبيعة موضوع الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛ فقد تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا ويعبر عنها تعبيرًا كيفيًا وكميًا؛ فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى (عبيدات، وآخرون، 2012م: 80). كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة؛ بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يُبنى عليها التصور المقترح (العساف، 2003م: 193). وقد تم استخدم المدخل المسحي (كأحد مداخل المنهج الوصفي)، والذي يقصد به مدخل المسح الاجتماعي، حيث تم من خلاله استطلاع آراء المبحوثين وصولا إلى معطيات عامة

توضـح مشـكلة البحـث وكيفيـة مواجهتـه.

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمـن هـذا الجـزء مـن البحـث اسـتعراضًا للإطـار النظـري الـذي انطلـق منـه البحـث، وكذلـك أهـم الدراسـات السـابقة ذات العلاقـة المباشـرة بموضـوع البحـث.

(2 - 1) - الإطار النظري:

يتضمـن هـذا الجـزء عرضًـا لمفهـوم التنسـيق، وأهدافـه، وأهميتـه، وكذلـك توضيحـاً لنشـأة وتطـور نظـام المجالـس البلديـة، ونشـأة وتطـور نظـام المجالـس المحليـة، ونشـأة وتطـور نظـام مجالـس المناطـق وعلاقتهـم بالأجهـزة الحكوميـة المحليـة الأخـرى وذلـك علـى النحـو التالـي:

(2 - 1 - 1) - مفهوم التنسيق:

يعـد التنسـيق أحـد الوظائـف الإداريـة الرئيسـة؛ إذ إن التنسـيق هـو العمليـة التـي يتـم مـن خلالهـا تزامـن وتناغـم أعمـال الأجهـزة المختلفـة بهـدف إنجـاز الأعمـال بالوقـت المحـدد، وبالحجـم المطلـوب عـن طريـق حشـد جهـود الجميـع للوصـول إلـى الأهـداف المشـتركة. والتنسـيق بالمفهـوم العـام، يعنـي عمـل ترتيبـات فـي التنظيـم بهـدف ربـط الأنظمـة الفرعيـة للتنظيـم مـع بعضهـا البعـض بهـدف الوصـول إلـى أهـداف محـددة بـدون تكـرار أو ازدواجيـة أو فجـوات (علـي، سـعيد السـيد،2007م). ولقـد عرفـت وظيفـة التنسـيق بتعاريـف مختلفـة منهـا مـا يلـي:

فقـد عـرف (Stoner, 2002) التنسـيق بأنـه عمليـة تكامـل نشـاطات وأهـداف وحـدات التنظيـم المختلفـة بهـدف انجـاز أهدافـه بفاعليـة. كمـا عـرف (Mooney, 2006) التنسـيق بأنـه ترتيـب منظـم لجهـود العامليـن بهـدف تحقيـق وحـدة العمـل أثنـاء إنجـازه للوصـول نحـو أهـداف مشـتركة. وعـرف (Dimock and Dimock,2001) التنسـيق بأنـه عبـارة عـن عمليـة ربـط أعمـال التنظيـم بعضهـا مـع البعـض الاخـر بطريقـة آمنـه بهـدف انجـاز أهـداف التنظيـم.

(2 - 1 - 2) – أهداف التنسيق:

يحقـق التنسـيق فـي العمليـة الإداريـة العديـد مـن النتائـج والأهـداف بالغـة الأهميـة، التـي تكفـل تحقيـق الأهـداف المرجـوة علـى أكمـل وجـه وفـي أقصـر وقـت وبأقـل مجهـود، سـواء

في إطار المنظمة المعنية به أو على مستوى المنظمات المترابطة في نشاطها وأهدافها عند تطبيقه على ذلك النطاق الأوسع، ومن أهم أهداف التنسيق ما يلي: **أولًا-** التكامل بين جهود الوحدات الإدارات المترابطة، **ثانيًا-** القضاء على التكرار والازدواجية في الاختصاص، **ثالثًا-** تحقيق الوفر المالي في تكلفة التنفيذ، رابعًا- الحد من المنافسة السلبية بين الوحدات الإدارية المختلفة، خامسًا- ضمان التنفيذ الفعال لأهداف السياسة العامة للدولة. (علي، سعيد السيد،2007م).

(2 - 1 - 3) - أهمية التنسيق:

تبرز الحاجة إلى التنسيق نتيجة لاختلاف الآراء في كيفية الوصول إلى الأهداف التنظيمية؛ لذلك يصبح التنسيق عمل أساسي ومهم للتوفيق بين هذه الخلافات وانعكاساتها على الوقت، والجهد، والمصالح المشتركة. والتنسيق هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مشتركة بين عدة جهات أو وحدات إدارية وليس غاية في حد ذاتها؛ إذ إن الوحدات الإدارية المختلفة يعتمد بعضها على بعض في المعلومات والإمكانيات للوصول إلى هذه الأهداف، فكلما ازداد عدد الوحدات التنظيمية ازدادت الحاجة إلى التنسيق. (Thompson. J. 1990).

(2 - 1 - 4) – نشأة وتطور المجالس البلدية في المملكة:

يعود تاريخ نشأة المجالس البلدية إلى عام 1343 هـ عندما أمر المؤسس الملك عبدالعزيز، بتأسيس المجلس الأهلي المحلي في مكة المكرمة الذي يعد نواة لتأسيس تطبيقات الإدارة المحلية في المملكة، تلا ذلك في عام 1357هـ الأمر السامي الكريم رقم (8723) والمتضمن الموافقة على النظام العام لأمانة العاصمة والبلديات في المملكة العربية السعودية، ويشتمل على نظام المجالس البلدية بجميع مدن المملكة ويبين تشكيلاتها واختصاصاتها. (القحطاني، 2015م).

وفي عام 1397هـ صدر المرسوم الملكي القاضي بالموافقة على نظام البلديات والقرى الذي يتضمن 26 مادة من مواده متعلقة بالمجالس البلدية ودورها ومهامها واختصاصاتها، وألغى هذا النظامُ النظامَ العام لأمانة العاصمة والبلديات في المملكة. وعلى الرغم من صدور هذا القرار إلا أن الجزء المتعلق بالمجالس البلدية من هذا النظام لم يتم تفعيله (نظام البلديات والقرى، 1977م).

وتفعيلاً للدور الحديث للمجالس البلدية الذي يهدف منه تحقق المبادئ والمفاهيم الدولية لنشاطات وتطبيقات الإدارة المحلية في المملكة، وذلك من خلال مسيرة وعمل

المجالس البلدية صدر قرار مجلس الوزراء رقم (224) وتاريخ 13 / 10 / 2003م القاضي بتفعيل المجالس البلدية وفقاً لنظام البلديات والقرى، وذلك بتوسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخاب على أن يكون نصف أعضاء كل مجلس بلدي منتخبًا، كما أن لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يختار النصف الآخر من ذوي الكفاءة والأهلية ويكون من بينهم رئيس البلدية. وتجدر الإشارة إلى أن أعداد المجالس البلدية في المملكة يبلغ مئتين وخمسة وثمانين (285) مجلسًا، موزعة على مناطق ومدن المملكة.

ولمعالجة الصعوبات والتحديات التي تواجه المجالس البلدية من تأدية المهام المناطة بها وتفعيل دورها بالاستفادة من التجارب السابقة للمجالس البلدية وكذلك التجارب العالمية في هذا المجال، صدر المرسوم الملكي رقم (م/61) وتاريخ 4 / 10 / 1435هـ بالموافقة على نظام المجالس البلدية واستمراراها الذي تم تطبيقه في الدورة الثالثة من عمل المجالس البلدية والتي بدأت عملها في 23 / 3 / 1437هـ. ولقد منح هذا النظام المجالس البلدية استقلالاً إداريًّا وماليًّا عن البلديات وارتباطها تنظيميًّا بوزير الشؤون البلدية والقروية. كما منح هذا النظام المجالس البلدية اختصاصات وصلاحيات أوسع في الرقابة والتقرير والمشاركة في التخطيط مع الجهاز البلدي، ورفع الحد الأقصى لعدد أعضاء المجلس إلى (30) عضوًا، ومشاركة جميع أطياف المجتمع (الرجل والمرأة) على حد سواء بعضوية المجلس البلدي في الدورة القادمة، وكذلك تمكين أعضاء المجالس البلدية من تأدية واجباتهم العضوية وإلزام الجهاز البلدي بتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس البلدي، وتخفيض سن الانتخاب إلى (18) سنة بدلاً من (21) سنة، ورفع المؤهل التعليمي للمرشح، وانتخاب ثلث أعضاء المجلس وتعيين الثلث الآخر. (نظام المجالس البلدية، 2014م).

وفي عام 1437هـ، وبناءً على المادة السادسة والستين من نظام المجالس البلدية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/61) وتاريخ 4 / 10 / 1435هـ، تم إصدار اللائحة التنفيذية لنظام المجالس البلدية المنظمة لعمل المجالس البلدية بموجب القرار رقم (18888) وتاريخ 25 / 2 / 1437هـ. (اللائحة التنفيذية لنظام المجالس البلدية، 2015م).

(2 - 1 - 5) – نشأة وتطور نظام المجالس المحلية:

يعود تاريخ نشأة المجالس المحلية إلى عام 1412هـ، إذ أوضحت المادة الثالثة عشرة من نظام المناطق الصادر بموجب المرسوم رقم (أ/92) وتاريخ 26 / 8 / 1412 هـ، إلى إنشاء مجالس للمحافظات تعنى بتطوير وتنمية وإدارة المشاريع والبرامج على

مستوى المحافظة، بالإضافة إلى الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية والتنسيق بين فروع الأجهزة الحكومية في المحافظة، كما حددت اللائحة التنفيذية لنظام المناطق الصادرة برقم (3279) وتاريخ 2 / 7 / 1414هـ، التعليمات الخاصة بتكوين وآلية عمل المجلس المحلي ومهامه. (الرشود، 1998م).

ويمثل المجلس المحلى شكل من أشكال المشاركة في إدارة الشأن المحلى، إلا أن مجال عمله أوسع ويشمل جميع المشاريع والبرامج بالمحافظة أو المركز مقارنة بالمجالس البلدية التي تعنى بشكل أساسي بالخدمات البلدية في المدينة. (البسام، 2017م).

(2 - 1 - 6) – نشأة وتطور نظام المناطق:

يعود تاريخ نشأة مجالس المناطق إلى عام 1412هـ عند صدر نظام المناطق بالمرسوم الملكي رقم (أ/92) وتاريخ 26 / 8 / 1412هـ، ويتكون نظام المناطق من (41) مادة تهدف بشكل عام على رفع مستوى العمل الإداري والتنمية للمناطق. كما نصت المادة الخامسة عشرة من هذا النظام إلى أن ينشأ في كل منطقة مجلس يسمى مجلس المنطقة يعنى بدراسة كل ما من شأنه رفع مستوى الخدمات في المنطقة. (نظام المناطق، 1991م).

وبعد ذلك وفي عام 1414هـ، صدرت اللائحة التنفيذية لنظام المناطق بالمرسوم الملكي رقم (3279) وتاريخ 2 / 7 / 1414هـ، والتي تهدف إلى وضع نظام المناطق موضع التنفيذ وتحقيق أهدافه في رفع مستوى الأداء الإداري ومعدلات التنمية، وتيسير الخدمات في مختلف مناطق المملكة بما يواكب التطور في جميع المرافق. (اللائحة التنفيذية لنظام المناطق، 1993م).

ويمثل مجلس المنطقة شكل من أشكال المشاركة في إدارة الشأن المحلى، إلا أن مجال عمله أوسع؛ إذ يشمل جميع المشاريع والبرامج بالمنطقة من تحديد لاحتياجات المنطقة، وتحديد المشاريع، ودراسة للمخططات التنظيمية لمدن وقرى المنطقة، ومتابعة تنفيذها مقارنة بالمجالس البلدية التي تعنى بشكل أساسي بالخدمات البلدية في المدينة.

(2 - 1 - 7) – الخلاصة:

على الرغم من صدور هذه الأنظمة نظام المجالس البلدية (2014م)، ونظام المجالس المحلية (1993م)، ونظام المناطق (1991م)، إلا أن التداخل والازدواجية في المهام والدور فيما بينها أسهم في ضعف أداء هذه المجالس. كما أن ضعف تفعيل هذه المجالس، وحاجتها للتطوير إذ إن بعضها يعمل وفق أنظمة قديمة لا تتماشى مع

المتطلبات الحالية للمجتمع المحلي. كما أن غياب المشاركة الحقيقة من قبل المجتمع المحلي في هذه المجالس، وغياب آلية واضحة وفاعلة للتنسيق بين الأجهزة الحكومية المحلية، وغياب الاستقلالية المالية والإدارية أسهم بشكل كبير في ضعف أداء هذه المجالس ومخرجاتها. (الشيحة،1434هـ، مهنا، 2004م).

(2 - 2) - الدراسات السابقة:

يستعرض هذا الجزء البحوث والدراسات المتعلقة بالتنسيق بين المجالس البلدية والمجالس المحلية ومجالس المنطقة والأجهزة الحكومية المحلية الخدمية الأخرى في المنطقة لغرض البدء مما انتهي إليه الآخرون، وسيتم استعراض تلك البحوث والدراسات والتجارب المحلية والدولية لتوضيح أهدافها، وأهم ما توصلت إليه من نتائج، ومحاولة الاستفادة منها في الإجابة عن التساؤلات المطروحة في هذا البحث، وبشكل عام يلاحظ فقر الأدبيات المحلية في مجال البحوث العلمية وبالأخص البحوث الميدانية المتعلقة بالتنسيق بين المجالس البلدية والمجالس المحلية ومجالس المناطق والأجهزة الحكومية المحلية بشكل عام، ودور التنسيق فيما بينها على مستوى الخدمات المقدمة منها بشكل خاص، على الرغم من كثرة مثل هذه الدراسات والبحوث والتجارب الدولية.

من أهم الدراسات التي يمكن البدء بها في هذا المجال الدراسة التي أجراها (عبدالعزيز، عبدالعزيز، 1427هـ)، وهدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الأساليب التنسيقية لمجالس المناطق في المملكة العربية لسعودية، والتعرف على الأنشطة التي يتم التنسيق فيها من قبل مجلس المنطقة والمجالس المحلية وفروع الأجهزة الحكومية الخدمية بمنطقة الرياض. ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة هو وجود نوع من التنسيق حسب الاختصاصات وأعمال التخطيط وكذلك في تنفيذ المشروعات بين مجلس المنطقة والمجالس المحلية وفروع الأجهزة الحكومية الخدمية بالمنطقة، متمثلا في عقد الاجتماعات واللقاءات ووجود ضابط اتصال لتولي مسؤولية التنسيق.

وفي دراسة أخرى (الناصر، سامي، 1426هـ) وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التجارب العالمية ذات العلاقة بالإدارة المحلية والمجالس البلدية ومقارنتها بتجربة المملكة العربية السعودية. وتوصلت هذه الدراسة إلى التوصيات التالية ومن أهمها أهمية توضيح مجالات الاختصاص والصلاحيات ووضع السياسات الملائمة لتنفيذ الإستراتيجيات التنموية للمجالس المحلية المختلفة في المنطقة والتي تأخذ في الاعتبار إختلاف في طبيعة وإمكانات هذه المناطق من حيث الموارد وطبيعة وخصائص السكان فيها.

أمـا (عوضـه الأحمـري، 1993م)، فـي دراسـته والتـي تناولـت موضـوع أثـر مسـتوى التنسـيق علـى كفـاءة الأداء بالأجهـزة الحكوميـة الخدميـة فـي محافظـة جـدة مـن خـلال تحقيـق عـدد مـن الأهـداف وهـي التعـرف علـى طبيعـة التنسـيق وأسـاليب التنسـيق الحاليـة فـي تلـك الأجهـزة ومعرفـة المعوقـات التـي تحـد مـن التنسـيق بيـن الأجهـزة الحكوميـة الخدميـة وأهميـة التنسـيق لزيـادة الكفـاءة فـي أداء هـذه الاجهـزة، إذ أوضحـت الدراسـة عـدداً مـن النتائـج مـن أهمهـا أن عمليـة التنسـيق بيـن الأجهـزة الحكوميـة الخدميـة ضعيفـة وتعتمـد بشـكل أساسـي علـى الأسـاليب التقليديـة القديمـة (الخطابـات، وضوابـط الاتصـال)، ولا تعتمـد علـى وسـائل التقنيـة الحديثـة التـي تسـاعد فـي تنفيـذ الإجـراءات المشـتركة بسـهولة ويسـر. كمـا أشـارت الدراسـة إلـى عـدم تفاعـل القيـادات الإداريـة فـي الأخـذ بالأسـاليب التنسـيقية التـي تسـاعد علـى إنجـاز المهـام ورفـع كفـاءة الأداء.

وفـي ورقـة عمـل (للشـدادي، عبـدالله، 2003م) قدمهـا فـي اللقـاء الرابـع لتطويـر الأداء فـي الأجهـزة البلديـة فـي المملكـة تناولـت علاقـة المجالـس البلديـة بالبلديـات والأجهـزة الحكوميـة الأخـرى والتـي أوضحـت أهميـة هـذه العلاقـة، إذ أوضحـت الدراسـة أنـه كلمـا كانـت العلاقـة بيـن المجالـس البلديـة والمجالـس المحليـة ومجالـس المناطـق والأجهـزة الحكوميـة الخدميـة الأخـرى فـي البيئـات الحضريـة قويـة وكان هنـاك تنسـيق فيمـا بينهـا كلمـا اسـتطاعت فـي تحديـد احتياجـات المواطنيـن بشـكل أفضـل ونجحـت فـي توفيـر أفضـل الخدمـات لهـا وتعزيـز المشـاركة الشـعبية فـي اتخـاذ القـرارات ورفـع مسـتوى الخدمـات مـن واقـع احتياجـات ورغبـات المواطنيـن.

كمـا أوضحـت دراسـة بحثيـة حديثـة غيـر منشـورة أعدهـا (مركـز الملـك سـلمان لـلإدارة المحليـة، 2017م) بعنـوان الإدارة المحليـة فـي المملكـة العربيـة السـعودية الواقـع والرؤيـة المسـتقبلية والتـي تناولـت واقـع الإدارة المحليـة والتحديـات التـي تواجههـا ووضـع تصـور مسـتقبلي إلـى مـا يمكـن أن تكـون عليـه الإدارة المحليـة مـن خـلال تحليـل شـامل للوضـع الراهـن لـلإدارة المحليـة فـي المملكـة واسـتعراض ومحاولـة الاسـتفادة مـن التجـارب العالميـة الناجحـة. وكان مـن أبـرز مـا توصلـت إليـه هـذه الدراسـة هـو غيـاب آليـات التنسـيق المؤسسـي والـذي يربـط بيـن مسـتويات الإدارة المحليـة فـي المنطقـة، كمـا أشـارت هـذه الدراسـة إلـى غيـاب التنسـيق بيـن الإدارات المحليـة والإدارات المركزيـة ممـا ينعكـس سـلباً علـى تخطيـط وتنفيـذ البرامـج التنمويـة فـي المناطـق والمحافظـات ومسـتوى وجـودة الخدمـات المقدمـة منهـا.

وفـي دراسـة بحثيـة حديثـة أخـرى غيـر منشـورة أعدهـا (مركـز الملـك سـلمان لـلإدارة المحليـة، 2018م) بعنـوان العلاقـات المؤسسـية بيـن مجالـس المناطـق والمجالـس المحليـة

والمجالس البلدية في المملكة العربية السعودية، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد أفضل السبل لوضع المجالس وكيفية رفع أدائها وتكامل جهودها للمساهمة بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية في المناطق والمحافظات. وكان من أبرز ما توصلت له هذه الدراسة هو ضعف وعدم فاعلية التنسيق بشكل عام بين المجالس المختلفة في المنطقة فيما بينها، وفيما بينها والأجهزة الحكومية الأخرى في المنطقة بشكل خاص، وأن ذلك أثر بشكل كبير في مستوى الخدمات المقدمة. وأن مستوى التنسيق يتفاوت من جهاز حكومي إلى جهاز حكومي آخر مع مجالس المناطق والمجالس المحلية والمجالس البلدية ويعتمد بشكل أساسي على العلاقات الشخصية وأساليب التعاون والتنسيق التقليدية.

أما دراسة (Haran, N. 2010) إذ هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيف أن التنسيق المتعدد المستويات يقوم بجلب الكثير من المنافع المشركة لجميع الأطراف ويربط السياسات الإنمائية المناطقية. إذ تمكنت البلديات والمجالس المحلية والبلدية في منطقة أرنيهم – نيميخن (Arnhem – Nijmegen) في هولندا من الحصول بشكل متساو على فوائد التنسيق المتعدد المستويات الذي يطبق كآلية ضمن نظام التنمية المحلية في هذه المنطقة. ولقد أوضحت الدراسة كيف تمكنت الإدارات المحلية والمجالس المحلية والبلدية في المنطقة من التعاون والتنسيق في وضع شبكة للسياسات التنموية للمنطقة حول النقل الإقليمي، التنمية الاقتصادية، والإسكان.

وأشارت دراسة (Feiock, R. 2013) إلى أن مشكلات التنسيق تنشأ عندما تحاول وحدات الإدارة المحلية في المنطقة أو الإقليم (المجالس والأجهزة الحكومية المحلية) أن تنسق فيما بينها لنشاطات مختلفة، وهذا يتطلب جهداً كبيرًا منها ودرجة عالية من التنسيق، وبالأخص إذ كانت النشاطات معقدة ومتنوعة وذات أهداف مختلفة. وفي مثل هذه الحالات تصبح عملية التنسيق صعبة ومعقدة، وفرصة عدم النجاح لها كبيرة، مما يحتم على هذه الجهات وضع آلية محددة وذات سلطة قوية لفرض التنسيق بين هذه الجهات المختلفة وذات المصالح والاهداف المتنوعة.

وفي دراسة أخرى لـ (Visser, J. 2004) إذ أوضحت الدراسة أن السلطات المحلية عندما يتشاركون وينسقون ويتعاونون من أجل توجيه التنمية في مناطقهم يتم تحقيق الأهداف المرجوة من هذه السلطات المحلية. ولتسهيل مهمتهم يتم تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس المنطقة والبلديات والمجالس الأخرى والأجهزة الحكومية ذات العلاقة المشاركة في التنمية لإحداث تغيير إيجابي وتحقيق سياسات التنمية بالتوافق فيما بينهم.

أما دراسة (Foran, M. 2009) أوضحت أهمية الشراكة الإقليمية والتنسيق بين

السلطات المحلية بمنطقة كالجري في كندا لغرض التخطيط للتطوير الشامل وتقديم الخدمات العامة ذات الجودة العالية. وتضم إدارة منطقة كالجري في عضويتها ممثلين عن الإدارات المحلية في المنطقة (رؤساء بلديات، وأعضاء مجالس بلدية، ومجالس محلية) وممثلين عن الجهات الحكومية الخدمية (النقل، والشؤون الحضرية والريفية، والصحة، والتعليم) وممثلين من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تتعاون وتنسق فيما بينها وتتمتع بسلطات وصلاحيات ملائمة لرسم السياسة التنموية للسير قدمًا بمصالح المنطقة.

وكما أوضحت دراسة(Bolleeyer N. & Tanja B. 2010) أن السلطات المحلية التي لا تعير أهمية كبيرة للتنسيق والتعاون لقضايا التنمية في المنطقة وتفشل في الاستفادة من منافع العمل الجماعي والشراكة لمواجهة التحديات المشتركة التي تعيق التنمية لا تستطيع أن تحقق الأهداف المرجوة منها. كما أن الكثير من الإدارات المحلية في جميع أنحاء العالم، تدرك أن هناك الكثير من المكاسب التي قد تتحقق من خلال التعاون مع الجهات الحكومية الأخرى في مناطقها.

وفي دراسة لـ(Hajer M., Wagenaar H. 2003) أوضحت أن التنسيق المتعدد المستويات بين الادارات المحلية إلزاميًا لتحقيق التنمية المناطقية المتوازنة. ويتم ذلك من خلال شبكة تعنى بوضع السياسات التنموية إلى المبادرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يتم إعدادها من قبل عدة جهات حكومية تنسق فيما بينها لتحقيق المنافع المشتركة أو لمنع حدوث المخاطر المحتملة التي تتجاوز آثارها حدودها المكانية للإدارات أو البلديات المحلية لتشمل كامل المنطقة والمناطق المجاورة لها.

أما دراسة (Garba, 2004) أشارت الى أن إدارة التنمية الحضرية في المدن وبالذات الكبرى منها تعاني من ضعف التنسيق بين الأطراف المعنين عن التنمية، إذ يوجد ضعف في التنسيق الأفقي بين الأطراف المعنين بالتنمية الحضرية بين الجهات والإدارات المحلية والخدمية فيما بينها في المنطقة، وضعف في التنسيق الرأسي فيما بين الجهات والإدارات المحلية والإدارات المركزية المعنية بالتخطيط والتنمية الحضرية. ونتيجة لضعف التنسيق بين هذه الجهات مع بعضها البعض يحصل الهدر في الموارد المالية، والازدواجية في النشاطات.

وتؤكد معظم الدارسات السابقة المحلية والدولية أهمية التنسيق بين أجهزة الإدارة المحلية (المجالس البلدية، والمجالس المحلية، ومجالس المناطق) فيما بينها، وفيما بينها والأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى في المنطقة على التنمية المحلية المتوازنة

والمستدامة، كما تؤكد معظم هذه الدراسات الآثار السلبية لضعف التنسيق بين هذه الأجهزة على البيئات الحضرية وعلى مستوى وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وعلى الأداء لهذه الأجهزة المحلية. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها أول دراسة علمية حديثة حسب علم الباحث تركز على التعرف على دور التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية، كما وتركز هذه الدراسة على دور التنسيق على مستوى الخدمات المقدمة من هذه الأجهزة في المنطقة، بالاعتماد على البحث الميداني والبيانات الحديثة بعد سن النظام الجديد للمجالس البلدية وتطبيقه في عمل الدورة الثالثة لعمل المجالس البلدية في المملكة.

ثالثاً: عرض تفصيلي لمنهجية البحث، ونتائج البحث وتحليلها وتفسيرها:

(3 - 1) منهجية البحث:

يتناول هذا الجزء عرض لأداة البحث وإجراءاته، قياس صدق وثبات الاستبانة، ومجتمع وعينة البحث، والأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث على النحو التالي:

(3 - 1 - 1) أداة البحث وإجراءاته:

نظرًا للطبيعة الوصفية للبحث، وللوقت المسموح به لها، والإمكانيات المادية المتاحة؛ فقد وُجد أن الأداة الأكثر ملاءمةً لتحقيق أهداف هذا البحث هي «الاستبانة»، وكذلك المقابلة الشخصية لعينة مختارة من المسؤولين المعنيين بتقديم الخدمات في الأجهزة الحكومية المحلية، وبعد الاطلاع على أدبيات البحث الحالي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذا البحث، تم تصميم استبانة موجهة لعينة من مقدمي الخدمة (أعضاء المجلس البلدي)، ومن خلال هذه الاستبانة تم جمع بيانات البحث اللازمة للإجابة عن تساؤلاته وتحقيق أهدافه. واشتملت هذه الاستبانة على الأقسام التالية:

القسم **الأول:** اشتمل على البيانات الأولية (الشخصية والوظيفية) لأفراد عينة البحث من مقدمي الخدمة (أعضاء المجالس البلدية)، وهي أسئلة عن (الجنس، والحالة الاجتماعية، والعمر، والمؤهل التعليمي، والحالة الوظيفية، والعضوية للمجلس، ونوع العضوية إلخ).

القسم **الثاني:** اشتمل على مجموعة من العبارات تسمح بالتعرف على آراء أعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة تجاه مستوى التنسيق بين المجالس البلدية التي يعملون بها والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي،

وهي متغيرات تم وضعها في مستوى قياس « فتري أو فئوي»، وتكونت من (7) عبارات تغطي: 1 -علاقة المجلس البلدي بالإدارة العامة لشئون المجالس البلدية بوزارة الشؤون البلدية والقروية. 2 - علاقة المجلس البلدي بالجهاز البلدي التابع له. 3 - علاقة المجلس البلدي بالمجالس المحلية الأخرى (المجالس المحلية، ومجالس المناطق). 4 - علاقة المجلس البلدي بالأجهزة الخدمية الأخرى في المدينة. 5 - علاقة المجلس البلدي بالأجهزة الرقابية الأخرى في المدينة، وطُلب من أفراد عينة البحث تحديد درجة موافقتهم على مستوى التنسيق وفق مقياس ليكرت الخماسي الشكل التالي: (1)= غير موافق بشدة، (2)= غير موافق، (3)= محايد، (4)= موافق، (5)=موافق بشدة .

القسم **الثالث:** اشتمل على مجموعة من العبارات تسمح بالتعرف على آراء أعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة تجاه مدى استجابة الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي لطلبات المجالس البلدية التي يعملون بها، وهي متغيرات تم وضعها في مستوى قياس « فتري أو فئوي»، وتكونت من (6) عبارات تغطي الاستجابات المختلفة من الأجهزة الخدمية ذات العلاقة بالعمل البلدي، وطُلب من أفراد عينة البحث تحديد درجة موافقتهم على هذه الاستجابة وفق مقياس ليكرت الخماسي الشكل التالي: (1)= غير موافق بشدة، (2)= غير موافق، (3)= محايد، (4)= موافق، (5)=موافق بشدة .

القسم **الرابع:** وشمل مجموعةً من العبارات تسمح بالتعرف على آراء أعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة تجاه أثر التنسيق الحالي بين المجالس البلدية التي يعملون بها والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى الخدمات المقدم، وهي متغيرات تم وضعها في مستوى قياس « فتري أو فئوي»، وتكونت من (4) عبارات تغطي أثر التنسيق بين المجلس البلدي والجهاز البلدي وبين الأجهزة الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى الخدمات المقدمة، وطُلب من أفراد عينة البحث تحديد درجة موافقتهم على هذا الأثر، وفق مقياس ليكرت الخماسي الشكل التالي: (1)= غير موافق بشدة، (2)= غير موافق، (3)= محايد، (4)= موافق، (5)=موافق بشدة .

(3 - 1 - 2) قياس صدق الاستبانة:

إن الاستبانة الصادقة في القياس هي تلك الاستبانة التي تقيس بشكل صحيح الظواهر وتعطي النتائج الجيدة (النعيمي، عناب، 2011م: 22)، ومن أجل التحقق من صدق أداة البحث (الاستبانة) الحالية، تم الاعتماد على اختبار الصدق الظاهري للأداة

باعتبارها أحد الاختبارات المستخدمة في قياس الصدق، وذلك من خلال عرض هذه الاستبانة في صورتها الأولية على عدد كبير من المُحكمين في التخصصات العلمية ذات العلاقة: التخطيط الحضري والإقليمي، والإدارة العامة، ومنهجية البحوث والإحصاء، في بعض الأجهزة الحكومية والأكاديمية؛ مثل: وزارة الشؤون البلدية والقروية، بعض أمانات المناطق، بعض البلديات، بعض أعضاء المجالس البلدية، معهد الإدارة العامة.

(3 - 1 - 3) قياس ثبات الاستبانة:

يُشير الثبات إلى مقدرة الاستبانة على إعطاء النتائج نفسها باستمرار إذا ما تكرر تطبيقها تحت الظروف نفسها على الأشخاص أنفسهم (المغربي، 2011م:264)، وللوقوف على ثبات أداة البحث، تم استخدام معامل الاتساق الداخلي لكرونباخ (Cronbach's Alpha (α؛ حيث استُخدمت عينة عشوائية استطلاعية قوامها (30)، وطلب منهم الإجابة عن محتوى الأسئلة، وبعد استعادتها تم حساب معامل الاتساق الداخلي لكرونباخ، وكانت قيمة هذا المعامل لكل العبارات بشكل عام بلغت قيمتها (0.912)، وتُعد هذه القيمة مرتفعةً ومُطمئنةً جداً لمدى ثبات أداة البحث؛ إذ يرى كثير من المختصين أن المحك للحكم على كفاية معامل ألفا كرونباخ هو (0.75) (العساف، 2003م: 79)، الأمر الذي يشير إلى ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أداة البحث عند تطبيقها. ونستخلص مما سبق أن هذه الاستبانة صادقة في قياس ما وضُعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة جيدة جدًّا؛ مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه البحث ويمكن تطبيقها بثقة.

(3 - 1 - 4) مجتمع وعينة البحث:

يُعرف مجتمع البحث بأنه: «جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فإن مجتمع البحث هو جميع الأشياء أو الأفراد الذين يُكونون موضوع مشكلة البحث (عبيدات، وآخرون. 2012م: 96). وبناءً على مشكلة هذا البحث وأهدافه فقد تحدد المجتمع المستهدف على أنه من فئتين رئيسيتين هما:

الفئة الأولى: فئة مقدمي الخدمة من أعضاء المجالس البلدية: يتكون مجتمع البحث لهذه الفئة من جميع أعضاء المجالس البلدية في المملكة، والبالغ عددهم (3152) عضو موزعين على (16) أمانةً و(285) مجلس بلدي[1]. ونظراً لقلة الوقت والإمكانات المادية المتاحة للباحث، إلى جانب انتشار أفراد مجتمع البحث في مناطق جغرافية منتشرة

(1) وفقاً لبيانات وزارة الشؤون البلدية والقروية لعام 1439 هـ

فـي أنحـاء المملكـة، قـام الباحـث (وبدعـم فنـي مـن مركـز الملـك سـلمان لـلإدارة المحليـة) وبالتعـاون مـع الإدارة العامـة لشـؤون البلديـة المجالـس البلديـة بوضـع الاسـتبانة online علـى الموقـع الإلكترونـي لـلإدارة (مـع وضـع عـدد مـن الضوابـط التـي تضمـن بهـا دقـة البيانـات التـي سـيتم جمعهـا)، والتنبيـه علـى جميـع أعضـاء المجالـس البلديـة (عـن طريـق رؤسـاء المجالـس البلديـة، والإدارة العامـة لشـؤون المجالـس البلديـة) بضـرورة الاسـتجابة إلـى هـذه الاسـتبانة، وتـم اسـترداد (1192) اسـتبانة صالحـة للتحليـل، أي: بنسـبة (37.8%)، وتُعـد هـذه النسـبة مـن نسـب الـردود الجيـدة إذا مـا أخذنـا فـي الحسـبان الأسـلوب المُتبـع فـي جمـع البيانـات (Hager, et al.,pp: 252 - 267). وبالتالـي اعتبـر الباحـث أن الاسـتبانات الـمُستردة تمثـل أفـراد عينـة البحـث مـن هـذه الفئـة الذيـن سـوف يخضعـون للتحليـل، ثـم باسـتخدام الأسـاليب الإحصائيـة الاسـتدلالية المناسـبة سـوف يتمكـن الباحـث مـن تعميـم النتائـج علـى أفـراد مجتمـع البحـث.

الفئـة الثانيـة وهـي فئـة المسـئولين: يتكـون مجتمـع البحـث لهـذه الفئـة مـن جميـع المسـئولين المعنييـن بتقديـم الخدمـات فـي الأجهـزة الحكوميـة المحليـة الأخـرى فـي المملكـة، وقـد تمكـن الباحـث مـن إجـراء (30) مقابلـةً شـخصيةً مـع عـددٍ منهـم اشـتملت علـى بعـض رؤسـاء البلديـات، ورؤسـاء وأمنـاء وأعضـاء بعـض المجالـس البلديَّـة، والمجالـس المحلِّيَّـة، ومجالـس المناطـق، وبعـض ممثلـي بعـض فـروع الـوزرات الخدميـة والرقابيـة فـي ثـلاث مناطـق وهـي: الريـاض، ومكـة، والمنطقـة الشـرقيَّة. ولقـد تمَّـت هـذه المقابـلات فـي بدايـة عـام 1439هـ.

(3 - 1 - 5) أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في البحث:

لتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في القسم الثاني من استبانة البحث، تم حساب المدى (5 - 1=4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس؛ للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4 / 5= 0.80) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)؛ وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا يستطيع البحث تفسير النتائج كما يلي (بدران العمر، 2004م، ص 127):

1. إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (1 إلى أقل من1.80)؛ فإن هذا يعني أن درجة التنسيق (الاستجابة) بين المجلس البلدي والأجهزة الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي هي درجة ضعيفة جداً.
2. أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (1.80 إلى أقل من2.60)؛ فإن هذا يعني أن درجة التنسيق (الاستجابة) بين المجلس البلدي والأجهزة الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي هي درجة ضعيفة.
3. وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (2.60 إلى أقل من3.40)؛ فإن هذا يعني أن درجة التنسيق (الاستجابة) بين المجلس البلدي والأجهزة الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي هي درجة متوسطة.
4. وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (3.40 إلى أقل من4.20)؛ فإن هذا يعني أن درجة التنسيق (الاستجابة) بين المجلس البلدي والأجهزة الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي هي درجة عاليةً.
5. وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (4.20 إلى 5)؛ فإن هذا يعني أن درجة التنسيق (الاستجابة) بين المجلس البلدي والأجهزة الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي هي درجة عاليةً جدًا.

وبالمثل تم تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في القسم الثالث من استبانة البحث، لتحديد أثر التنسيق الحالي بين المجالس البلدية التي يعملون بها والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى الخدمات المقدمة منها، وذلك على النحو التالي:

1. إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (1 إلى أقل من1.80)؛ فإن هذا

يعنـي أن التنسـيق (الاسـتجابة) الحالـي بيـن المجالـس البلديـة والأجهـزة الخدميـة الأخـرى ذات العلاقـة بالعمـل البلـدي قـد أثـر بدرجـة ضعيفـة جـداً علـى مسـتوى الخدمـات المقدمـة منهـا.

2. أمـا إذا كانـت قيمـة المتوسـط الحسـابي تقـع مـا بيـن (1.80 إلـى أقـل مـن2.60)؛ فـإن هـذا يعنـي أن التنسـيق (الاسـتجابة) الحالـي بيـن المجالـس البلديـة والأجهـزة الحكوميـة المحليـة الأخـرى ذات العلاقـة بالعمـل البلـدي قـد أثـر بدرجـة ضعيفـة علـى مسـتوى الخدمـات المقدمـة منهـا.

3. وإذا كانـت قيمـة المتوسـط الحسـابي تقـع مـا بيـن (2.60 إلـى أقـل مـن3.40)؛ فـإن هـذا يعنـي أن التنسـيق (الاسـتجابة) الحالـي بيـن المجالـس البلديـة والأجهـزة الحكوميـة المحليـة الأخـرى ذات العلاقـة بالعمـل البلـدي قـد أثـر بدرجـة متوسـطة علـى مسـتوى الخدمـات المقدمـة منهـا.

4. وإذا كانـت قيمـة المتوسـط الحسـابي تقـع مـا بيـن (3.40 إلـى أقـل مـن4.20)؛ فـإن هـذا يعنـي أن التنسـيق (الاسـتجابة) الحالـي بيـن المجالـس البلديـة والأجهـزة الحكوميـة المحليـة الأخـرى ذات العلاقـة بالعمـل البلـدي قـد أثـر بدرجـة كبيـرة علـى مسـتوى الخدمـات المقدمـة.

5. وإذا كانـت قيمـة المتوسـط الحسـابي تقـع مـا بيـن (4.20 إلـى 5)؛ فـإن هـذا يعنـي أن التنسـيق (الاسـتجابة) الحالـي بيـن المجالـس البلديـة وبيـن الأجهـزة الحكوميـة المحليـة الأخـرى ذات العلاقـة بالعمـل البلـدي قـد أثـر بدرجـة كبيـرة جـدًا علـى مسـتوى الخدمـات المقدمـة.

كمـا اسـتخدم الباحـث العديـد مـن الأسـاليب الإحصائيـة المناسـبة والموجـودة فـي برنامـج (SPSS)، لتحليـل وتفسـير نتائـج هـذا البحـث.

(3 - 2): -نتائج البحث وتحليلها وتفسيرها:

يتنـاول هـذا الجـزء عـرض لنتائـج البحـث وتحليلهـا وتفسـيرها مـن خـلال التعـرف علـى الخصائـص الأوليـة لأفـراد عينـة البحـث مـن أعضـاء المجالـس البلديـة فـي المملكـة، والتعـرف علـى آراء واسـتجابات أفـراد عينـة البحـث نحـو مسـتوى التنسـيق بيـن المجلـس البلـدي والأجهـزة الحكوميـة المحليـة الأخـرى ذات العلاقـة بالعمـل البلـدي، ومـدى اسـتجابة الأجهـزة الحكوميـة الأخـرى لطلبـات المجلـس البلـدي، وكذلـك آرائهـم نحـو مسـتوى أثـر التنسـيق الحالـي بيـن المجلـس البلـدي والأجهـزة الحكوميـة المحليـة الأخـرى ذات العلاقـة

بالعمل البلدي على مستوى وجودة الخدمات المقدمة منها. وفي سبيل تحقيق ذلك تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، إلى جانب اختبار (ت) في حالة مجموعة واحدة (One-Sample T Test) وحدي الثقة لمتوسط درجة الموافقة من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث. وأخيراً يتناول هذا الجزء التعرف على آراء المسؤولين المعنيين وذوي العلاقة بالعمل البلدي في المملكة تجاه مستوى التنسيق بين أجهزة الإدارة المحلية وأثر ذلك على مستوى الخدمات المقدمة منها، وفي سبيل تحقيق ذلك تم استخدام أسلوب التحليل الكيفي لآراء هؤلاء المسؤولين.

(3 - 2 - 1): -الخصائص الأولية لأفراد عينة البحث من أعضاء المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية:

يتناول هذا الجزء العديد من المتغيرات المتعلقة بالبيانات الأولية عن أعضاء عينة البحث من أعضاء المجالس البلدية مثل الجنس والحالة الاجتماعية والوظيفية والمؤهل العلمي ..... إلخ. ولقد أوضحت النتائج ما يلي: **أولاً-** أن غالبية أفراد عينة البحث (تحديدًا ما نسبته 98.9% من الإجمالي) كانت من الذكور، في حين مثل الإناث ما نسبته (1.1%) من إجمالي أفراد عينة البحث، **ثانيًا-** بلغ المتزوجون ما نسبته (91.4%) من إجمالي أفراد العينة، في حين بلغ «غير المتزوجين» ما نسبته (8.6%) من إجمالي أفراد عينة البحث، **ثالثًا-** أن الفئة العمرية الشائعة بين أفراد عينة البحث هي فئة «من 40 إلى أقل من 50 سنة»، إذ مثل أفراد عينة البحث في هذه الفئة ما نسبته (39.4%) من إجمالي أفراد عينة البحث، رابعًا- أن المؤهل العلمي الشائع بين أفراد عينة البحث هو مؤهل «الجامعي»، إذ مثل أفراد عينة البحث في هذا المستوى ما نسبته (55.0%) من إجمالي أفراد عينة البحث، خامسًا- مثل الموظفون الحكوميين ما نسبته (73.3%) من إجمالي أفراد العينة، في حين مثل «موظفي القطاع الخاص» ما نسبته (12.8%)، و«المتقاعدين» ما نسبته (12.3%) من إجمالي أفراد عينة البحث، سادسًا- العدد الأكبر من أفراد عينة البحث كانوا «أعضاء منتخبين»، إذ مثلوا ما نسبته (70.6%) من إجمالي أفراد العينة، في حين مثل «الأعضاء المعينين» ما نسبتهم (29.4%) إجمالي أفراد عينة البحث، سابعًا- أن غالبية أفراد عينة البحث (تحديداً ما نسبته 87.8% من الإجمالي) كانوا «أعضاء في المجلس»، في حين مثل «رؤساء المجالس» ما نسبتهم (10.7%) من الإجمالي، ومثل «نواب رؤساء المجالس» ما نسبتهم (1.6%) من إجمالي أفراد عينة البحث، **ثامناً**: أن (32.3%) بين إجمالي أفراد عينة البحث ينتمون إلى بلدية فئة (هـ)، كما أن (18.7%) من الإجمالي ينتمون إلى بلدية فئة (ج)، في حين أن (3.7%) فقط من الإجمالي إلى ينتمون أمانة المناطق،

تاسـعًا- كان متوسـط عـدد أعضـاء المجلـس البلـدي الـذي يمثلـه العضـو هـو تقريبـا (13) عضـواً، بانحـراف معيـاري (6) أعضـاء.

(3 - 2 - 2) النتائـج المتعلقـة بـآراء مقدمـي الخدمـة (أعضـاء المجالـس البلديـة) تجـاه مسـتوى التنسـيق بيـن المجلـس البلـدي والأجهـزة الحكوميـة المحليـة الأخـرى ذات العلاقـة بالعمـل البلـدي:

فـي سـبيل تحقيـق ذلـك تـم اسـتخدام اختبـار (ت) فـي حالـة مجموعـة واحـدة، إلـى جانـب حـدي الثقـة لمتوسـط درجـة الموافقـة، لتحديـد (مـن وجهـة نظـر أفـراد مجتمـع البحـث) مسـتوى التنسـيق بيـن المجالـس البلديـة والأجهـزة الحكوميـة المحليـة الأخـرى ذات العلاقـة بالعمـل البلـدي، وذلـك علـى النحـو التالـي:

جدول (1): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة الموافقة على وجود التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي

العبارات مرتبة تنازليًا	درجة الموافقة على وجود هذا التنسيق (من وجهة أفراد عينة البحث)		فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على وجود هذا التنسيق من وجهة أفراد مجتمع البحث *		مستوى التنسيق
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
ينسق المجلس البلدي مع الأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى في المدينة.	3.200	1.223	2.957	3.443	متوسط
يضع المجلس البلدي إنجازاته وقراراته بشكل دوري على الموقع الخاص بالمجلس على الشبكة العنكبوتية.	3.090	1.296	2.833	3.347	متوسط
ينسق المجلس البلدي مع الجهاز البلدي في المدينة.	3.060	1.278	2.806	3.314	متوسط

يرفع المجلس البلدي تقاريره وقراراته بشكل دوري للإدارة العامة لشئون المجالس البلدية بالوزارة.	2.970	1.396	2.693	3.247	متوسط
ينسق المجلس البلدي مع المجلس المحلي.	2.840	1.229	2.596	3.084	ضعيف
ينسق المجلس البلدي مع مجلس المنطقة.	2.660	1.191	2.424	2.896	ضعيف
ينسق المجلس البلدي مع الأجهزة الرقابية الأخرى في المدينة.	2.500	1.159	2.270	2.730	ضعيف
بشكل عام	2.903	1.253	2.654	3.152	متوسط

* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً (α= 0.05).

يبين الجدول (رقم 1) أن مستوى التنسيق الحالي بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام هو مستوى متوسط (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 2.6 وليس أكبر من 3.4). كما تبين أيضاً أعلى مستويات التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي كانت في الأنشطة التالية حسب الترتيب التالي: **أولًا-** ينسق المجلس البلدي مع الأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى في المدينة، **ثانيًا-** يضع المجلس البلدي إنجازاته وقراراته بشكل دوري على الموقع الخاص بالمجلس على الشبكة العنكبوتية، **ثالثًا-** ينسق المجلس البلدي مع الجهاز البلدي في المدينة، **رابعا-** يرفع المجلس البلدي تقاريره وقراراته بشكل دوري للإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية بالوزارة. إذ كانت مستويات التنسيق في الأنشطة السابقة هو مستوى متوسط (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 2.6 وليس أكبر من 3.4). وتتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة، من أهمها دراسة (Garba, S., 2004) التي أوضحت أن إدارات التنمية الحضرية في المدن تعاني من ضعف التنسيق بين الأطراف المعنين بالتنمية الحضرية بين الجهات والإدارات المحلية والخدمية فيما بينها.

كما يوضح الجدول (رقم 3) أيضاً أن أدنى مستويات التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي كانت في الأنشطة التالية حسب الترتيب التالي: **أولًا-** ينسق المجلس البلدي مع الأجهزة الرقابية الأخرى في المدينة، **ثانيًا-** ينسق المجلس البلدي مع مجلس المنطقة، **ثالثًا-** ينسق المجلس البلدي

مـع المجلـس المحلـي. إذ كانـت مسـتويات التنسـيق فـي الأنشـطة السـابقة هـو مسـتوى ضعيـف (قيمـة الحـد الأدنـى لفتـرة الثقـة أكبـر مـن 1.8 وليـس أكبـر مـن 2.6). وتتفـق هـذه النتائـج مـع العديـد مـن الدراسـات السـابقة، ومـن أهمهـا دراسـة (Foran,M.2009)، ودراسـة (Haran, N.2010)، ودراسـة (الأحمـري، عوضـه 1434هـ)، ودراسـة (عبدالعزيـز، عبدالعزيـز. 2006م) و (الشـدادي، عبـدالله. 2004م) التـي أوضحـت أهميـة التنسـيق بيـن الأجهـزة المحليـة، وأثـره الكبيـر علـى مسـتوى وجـودة الخدمـات المقدمـة للمواطنيـن.

(3 - 2 - 3) النتائـج المتعلقـة بـآراء مقدمـي الخدمـة (أعضـاء المجالـس البلديـة) تجـاه مـدى اسـتجابة الأجهـزة الحكوميـة المحليـة الأخـرى ذات العلاقـة بالعمـل البلـدي لطلبـات المجلـس البلـدي:

بالمثـل تـم اسـتخدام اختبـار (ت) فـي حالـة مجموعـة واحـدة، إلـى جانـب حـدي الثقـة لمتوسـط درجـة الموافقـة، لتحديـد (مـن وجهـة نظـر أفـراد مجتمـع البحـث) مـدى اسـتجابة الأجهـزة الحكوميـة المحليـة الأخـرى ذات العلاقـة بالعمـل البلـدي لطلبـات المجالـس البلديـة، وذلـك علـى النحـو التالـي:

جدول (2): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة الموافقة على استجابة الأجهزة الخدمية ذات العلاقة بالعمل البلدي لطلبات المجالس البلدية

العبارات مرتبة تنازليًا	درجة الموافقة على الاستجابة (من وجهة أفراد عينة البحث)		فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على الاستجابة (من وجهة أفراد مجتمع البحث) *		مستوى التنسيق
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
يستجيب الجهاز البلدي لطلبات المجلس البلدي.	3.040	1.263	2.789	3.291	متوسط
تستجيب الأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى لطلبات المجلس البلدي.	2.900	1.275	2.647	3.153	متوسط
يستجيب المجلس المحلي لطلبات المجلس البلدي.	2.890	1.238	2.644	3.136	متوسط

العبارات مرتبة تنازليًا	درجة الموافقة على الاستجابة (من وجهة أفراد عينة البحث)		فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على الاستجابة (من وجهة أفراد مجتمع البحث) *		مستوى التنسيق
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
تتجاوب الإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية بالوزارة مع تقارير وقرارات المجلس.	2.820	1.321	2.558	3.082	ضعيف
يستجيب مجلس المنطقة لطلبات المجلس البلدي.	2.550	1.149	2.322	2.778	ضعيف
تستجيب الأجهزة الرقابية الأخرى لطلبات المجلس البلدي.	2.330	1.092	2.113	2.547	ضعيف
بشكل عام	2.755	1.223	2.512	2.998	ضعيف

* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً (α= 0.05)

يبين الجدول (رقم 2) أن الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام تستجيب بدرجة ضعيفة لطلبات المجلس البلدي (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 1.8 وليس أكبر من 2.6). إذ تبين أن أعلى مستويات استجابة تجاه طلبات المجالس البلدية كانت من (الجهاز البلدي، الأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى، المجلس المحلي)، إذ كانت مستويات التنسيق في الأنشطة السابقة مستوى متوسطًا (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 2.6 وليس أكبر من 3.4). كما تبين أن أدنى مستويات استجابة تجاه طلبات المجالس البلدية كانت من (الإدارة العامة لشئون المجالس البلدية، مجلس المنطقة، الأجهزة الرقابية الأخرى)، إذ كانت مستويات التنسيق في الأنشطة السابقة مستوى متوسطًا (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 1.8 وليس أكبر من 2.6). وتتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة، ومن أهمها دراسة (مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، 2018م)، ودراسة (Tanja,B.2010) Bolleeyer, N. & K، ودراسة (Hajer M., & Wagenaar, H. 2003) ودراسة (الناصر، سامي. 1426هـ) التي أكدت أنه كلما كان التنسيق جيداً بين الأجهزة الحكومية المحلية، وكانت نسبة الاستجابة منها كبيرة، كلما انعكس ايجابيًا على مستوى وجودة الخدمات المقدمة.

(3 - 2 - 4): -النتائج المتعلقة بآراء مقدمي الخدمة (أعضاء المجالس البلدية) تجاه دور التنسيق الحالي بين المجالس البلدية التي يعملون بها وبين الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى الخدمات المقدمة منها:

بالمثل تم استخدام حدي الثقة لمتوسط درجة الموافقة، لتحديد (من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث) أثر التنسيق الحالي بين المجالس البلدية التي يعملون بها وبين الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى الخدمات المقدمة منها، وذلك على النحو التالي:

جدول (3): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة الموافقة على وجود دور إيجابي للتنسيق الحالي بين المجالس البلدية التي يعملون بها وبين الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى الخدمات المقدمة منها

العبارات مرتبة تنازليًا	درجة الموافقة على وجود هذا الدور الإيجابي (من وجهة أفراد عينة البحث)		فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على وجود الدور الإيجابي من وجهة أفراد مجتمع البحث *		أثر التنسيق
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
1-أسهم التنسيق الحالي بين المجلس البلدي والجهاز البلدي في تطوير وتحسين الخدمات البلدية وتحسين المظهر العام للمدينة.	3.050	1.321	2.788	3.312	متوسط
2-أسهم التنسيق الحالي بين المجلس البلدي والأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى في تطوير وتحسين الخدمات البلدية وتحسين المظهر العام للمدينة.	2.890	1.254	2.641	3.139	متوسط

العبارات مرتبة تنازليًا	درجة الموافقة على وجود هذا الدور الإيجابي (من وجهة أفراد عينة البحث)		فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على وجود الدور الإيجابي من وجهة أفراد مجتمع البحث *		أثر التنسيق
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
3-أسهم التنسيق الحالي بين المجلس البلدي والمجالس الأخرى (المجالس المحلية ومجالس المناطق) في تطوير وتحسين الخدمات البلدية وتحسين المظهر العام للمدينة.	2.600	1.189	2.364	2.836	ضعيف
4-أسهم التنسيق الحالي بين المجلس البلدي والأجهزة الحكومية الرقابية الأخرى في تطوير وتحسين الخدمات البلدية وتحسين المظهر العام للمدينة.	2.370	1.051	2.162	2.578	ضعيف
بشكل عام	2.728	1.204	2.489	2.966	ضعيف

* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً (α= 0.0)

يبين الجدول (رقم 3) أن التنسيق الحالي بين المجالس البلدية وبين الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام قد أسهم بدرجة ضعيفة على مستوى الخدمات المقدمة (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 1.8 وليس أكبر من 2.6). وبشكل أكثر تفصيلاً، تبين أن مستوى التنسيق الحالي بين المجالس البلدية وبين (الجهاز البلدي، والأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى) قد أسهم بدرجة متوسطة على مستوى الخدمات المقدمة (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 2.6 وليس أكبر من 3.4). في حين أن مستوى التنسيق الحالي بين المجالس البلدية وبين (المجالس المحلية ومجالس المناطق، والأجهزة الحكومية الرقابية الأخرى) قد أسهم بدرجة ضعيفة على مستوى الخدمات المقدمة (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 1.8 وليس أكبر من 2.6). وتتفق هذه النتائج مع العديد من الدراسات السابقة، ومن أهمها دراسة (Visser, J. 2004)، ودراسة (Feiock, R., 2013) ودراسة (مركز الملك سلمان للإدارة المحلية،

2017م) التي أوضحت أن عندما يتشارك أجهزة الإدارة المحلية ويتعاونون ينسقون فيما بينهم كلما انعكس إيجابياً على مستوى الخدمات وتحقيق التنمية المتوازنة، وكلما كانت هناك مشكلات في التنسيق بين أجهزة الإدارة المحلية كلما انعكس سلباً على مستوى الخدمات المقدمة منها وتحقيق التنمية الحضرية المتوازنة.

(3 - 2 - 5): -النتائج المتعلقة بآراء المسؤولين المعنيين وذوي العلاقة بالعمل البلدي في المملكة تجاه دور التنسيق بين الأجهزة الحكومية المحلية وأثر ذلك على مستوى الخدمات المقدمة منها:

في سبيل تحقيق ذلك، تم طرح عدد من الأسئلة على أفراد عينة البحث من المسؤولين (وحجمها 30 مسؤول)، وكانت إجاباتهم على النحو التالي:

1. أوضح (28 فرداً من 30 وهم أفراد عينة البحث، أي بنسبة 93.3%) على أنه لا يوجد تنسيق بين المجلس البلدي والأجهزة الرقابية الأخرى، وأن ذلك أثر بشكل متوسط على مستوى الخدمات المقدمة منها.

2. أجاب (27 فرداً من 30 وهم أفراد عينة البحث، أي بنسبة 90.0%) على أنه لا يوجد تنسيق بين المجالس البلدية والمجالس المحلية، وأن ذلك أثر بشكل كبير على مستوى الخدمات المقدمة منها.

3. أشار (24 فرداً من 30 وهم أفراد عينة البحث، أي بنسبة 80.0%) على أنه لا يوجد تنسيق بين المجالس البلدية ومجالس المناطق، وأن ذلك أثر بشكل كبير على مستوى الخدمات المقدمة منها.

4. بين (23 فرداً من 30 وهم أفراد عينة البحث، أي بنسبة 76.7%) على أنه لا يوجد تنسيق بين المجلس البلدي والجهاز البلدي، وأن ذلك أثر بشكل كبير على مستوى الخدمات المقدمة منها.

5. أوضح (20 فرداً من 30 وهم أفراد عينة البحث، أي بنسبة 66.7%) على أنه لا يوجد تنسيق بين المجلس البلدي والأمانة العامة للمجالس البلدية، وأن ذلك أثر بشكل متوسط على مستوى الخدمات المقدمة منها.

6. أجاب (19 فرداً من 30 وهم أفراد عينة البحث، أي بنسبة 63.3%) على أنه لا يوجد تنسيق بين المجلس البلدي والأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى، وأن ذلك أثر بشكل متوسط على مستوى الخدمات المقدمة منها.

وبشكل عام تتوافق آراء المسؤولين مع آراء أعضاء المجالس البلدية، بأن مستوى التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام ضعيفة، وأن ذلك أثر بشكل كبير على مستوى الخدمات المقدمة منها.

رابعاً: ملخص لأهم نتائج وتوصيات البحث:

(4 - 1) – ملخص لأهم نتائج البحث:

سعى هذا البحث إلى قياس دور التنسيق بين المجلس البلدي والأجهزة الحكومية المحلية، ومدى استجابة هذه الأجهزة لطلبات المجالس البلدية، وأثر ذلك على مستوى الخدمات المقدمة منها، وقد دلت النتائج المستخلصة على ما يلي:

(4 - 1 - 1) - رأي مقدمي الخدمة (أعضاء المجالس البلدية في المملكة) ما يلي:

1. مستوى التنسيق الحالي بين المجلس البلدي والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام هو مستوى متوسط، وأن أعلى مستويات للتنسيق كانت بين المجلس البلدي و(الأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى في المدينة، الجهاز البلدي في المدينة، الإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية بالوزارة)، بينما كانت أدنى مستويات للتنسيق بين المجلس البلدي و(المجلس المحلي، مجلس المنطقة، الأجهزة الرقابية الأخرى في المدينة).

2. الأجهزة الحكومية المحلية ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام تستجيب بدرجة ضعيفة لطلبات المجلس البلدي، وأن أعلى مستويات استجابة تجاه طلبات المجلس البلدي المتعلقة بالخدمات كانت من (الجهاز البلدي، الأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى، المجلس المحلي)، بينما كانت أدنى مستويات استجابة تجاه طلبات المجلس البلدي كانت من (الإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية، مجلس المنطقة، الأجهزة الرقابية الأخرى).

3. التنسيق الحالي بين المجالس البلدية وبين الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام قد أثر بدرجة ضعيفة على مستوى الخدمات المقدمة منها، وكان مستوى التنسيق الحالي بين المجالس البلدية وبين كلٍ من (الجهاز البلدي في المدينة، والأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى) قد أثر بدرجة متوسطة على مستوى الخدمات المقدمة، بينما كان مستوى التنسيق الحالي بين المجالس البلدية وبين (المجالس المحلية، ومجالس المناطق، والأجهزة الحكومية الرقابية الأخرى) قد أثر بدرجة ضعيفة على مستوى الخدمات المقدمة.

(2 - 1 - 4) - رأي المسئولين المعنيين بالعمل البلدي في المملكة ما يلي:

1. لا يوجد تنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الرقابية الأخرى، وأن ذلك أثر بشكل متوسط على مستوى الخدمات المقدمة منها.
2. لا يوجد تنسيق بين المجالس البلدية والمجالس المحلية، وأن ذلك أثر بشكل كبير على مستوى الخدمات المقدمة منها.
3. لا يوجد تنسيق بين المجالس البلدية ومجالس المناطق، وأن ذلك أثر بشكل كبير على مستوى الخدمات المقدمة منها.
4. لا يوجد تنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة البلدية، وأن ذلك أثر بشكل كبير على مستوى الخدمات المقدمة منها.
5. لا يوجد تنسيق بين المجالسة البلدية والأمانة العامة للمجالس البلدية، وأن ذلك أثر بشكل متوسط على مستوى الخدمات المقدمة منها.

(4 - 2) –توصيات البحث:

في ضوء أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها:

1. العمل على زيادة التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي، واستجابة هذه الأجهزة لطلبات المجالس البلدية، مما يُزيد من الإسهام في تحسين الخدمات البلدية وتحسين المظهر العام للمدينة.
2. العمل على زيادة التنسيق الحالي بين المجالس البلدية والمجالس الأخرى (المجالس المحلية ومجالس المناطق)، واستجابة هذه المجالس لطلبات المجالس البلدية، مما يُزيد من الإسهام في تطوير وتحسين الخدمات البلدية وتحسين المظهر العام للمدينة.
3. ضرورة تجاوب وتفاعل الإدارة العامة لشئون المجالس البلدية بالوزارة مع تقارير وقرارات المجالس البلدية.
4. سن الأنظمة والتشريعات الداعمة للتنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى وجودة الخدمات المقدمة منها وتحسين أدائها.

5. وضع اللوائح التنفيذية التفصيلية وفق النظام الجديد للمجالس البلدية المحددة لآلية التنسيق والتعاون مع الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي، مما يُسهم في رفع مستوى الخدمات المقدمة منها وتحسين الأداء.

6. أهمية إجراء مزيد من الدراسات حول هذا الموضوع الحيوي والمهم، وخاصةً البحوث الميدانية التحليلية بعد تطبيق النظام واللائحة التنفيذية الجديدة للمجالس البلدية لعمل المجالس البلدية في المملكة.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

الأحمري، عوضه سعيد. (2013). أثر التنسيق على كفاءة الأداء بالأجهزة الحكومية الخدمية [رسالة ماجستير في الإدارة العامة]. جامعة الملك عبدالعزيز.

البسام، بسام عبد الله. (2017). الحوكمة في القطاع العام. مركز البحوث، معهد الإدارة العامة.

الحاج، حسن. (2002). طرق المعاينة. إصدارات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط.

الرشود، عبد المحسن. (1998). الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية. دار الشبل للنشر والتوزيع.

الشدادي، عبدالله جلوي. (2004). المجالس البلدية (المهام والعلاقة بالبلديات والأجهزة الحكومية الأخرى ودور المرشح فيها]ورقة عمل[. اللقاء الرابع لتطوير الأداء في الأجهزة البلدية في المملكة.

الشيحة، عدنان. (2013). الإصلاح الإداري في المملكة العربية السعودية: من البيروقراطية المركزية إلى المجالس النيابية]ورقة عمل[. المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الرياض، المملكة العربية السعودية.

عبدالعزيز، عبدالعزيز عبدالرحمن. (2006). دور مجالس المناطق المحلية في التنسيق بين الأجهزة الحكومية الخدمية: دراسة مسحية على مدينة الرياض. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عبيدات، ذوقان، وعبد الحق، كايد، وعدس، عبد الرحمن. (2012). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه. دار الفكر.

العساف، حمد، حمد صالح. (2003). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. شركة العبيكان للطباعة والنشر.

العمر، بدران بن عبد الرحمن. (2004). التحليل الإحصائي للبيانات في البحث العلمي باستخدام *SPSS*.

الناصر، سامي بن سليمان. (2006). تفعيل المجالس البلدية وأثره على واقع تطبيق الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الملك سعود.

النعيمي، محمد عبد العال، عناب، عمار عادل. (2011). استخدام الطرق الإحصائية في تصميم البحث العلمي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

علي، السيد علي. (2007). العملية الإدارية. دار الكتاب الحديث.

مهنا، محمد. (2004). بعض مظاهر التجربة السعودية في الإدارة المحلية: دراسة تحليلية]ورقة عمل[. المؤتمر العربي الثاني للإدارة المحلية. القاهرة، مصر.

فهمي، محمد شامل. (2005). الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم والتطبيقات باستخدام برنامج *SPSS*. معهد الإدارة العامة.

القحطاني، جديع نهار. (2015). نظام المجالس البلدية الجديد]ورقة عمل[. ملتقى المجالس البلدية. جدة.

قرار مجلس الوزراء رقم (224). (2003). توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية.

قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (66866). (2005). اللائحة التنفيذية للمجالس البلدية. وزارة الشؤون البلدية والقروية.

قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (18888). (2015). اللائحة التنفيذية للمجالس البلدية. وزارة الشؤون البلدية والقروية.

المغربي، كامل محمد. (2011). أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

مركز الملك سلمان للإدارة المحلية. (2017). الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية الواقع والرؤية المستقبلية [دراسة بحثية غير منشورة مقدمة لوزارة الداخلية]. الرياض، المملكة العربية السعودية.

مركز الملك سلمان للإدارة المحلية. (2018). العلاقات المؤسسية بين مجالس المناطق والمجالس المحلية والمجالس البلدية في المملكة العربية السعودية [دراسة بحثية غير منشورة مقدمة لوزارة الداخلية]. الرياض، المملكة العربية السعودية.

مرسوم ملكي رقم (3279). (1994). اللائحة التنفيذية لنظام المناطق في المملكة العربية السعودية.

مرسوم ملكي رقم (أ/92). (1991). نظام المناطق في المملكة العربية السعودية.

مرسوم ملكي رقم (8723). (1993). النظام العام لأمانة العاصمة المقدسة والبلديات في المملكة العربية السعودية.

مرسوم ملكي رقم (م/5). (1977). نظام البلديات والقرى في المملكة العربية السعودية.

مرسوم ملكي رقم (م/61). (2014). نظام المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية:

Bolleeyer N. & Tanja B. (2010). Non-hierarchical policy coordination in multilevel systems. *European Political Science Review*, 2(2), 157185-. https://doi.org/10.1017/S175577391000007X

Buren V. (2009). Knowledge for governance, governance for knowledge: inclusive knowledge management in collaborative governance processes. *International Public Management Journal*, 12(2), 208235-. https://doi.org/10.10801096749090286852 3/

Clark, J. (2010). Coordinating a conscious geography: The role of research centers in multi-scalar innovation policy and economic development in the US and Canada. *J Technol Transf*, 35, 460-474. https://doi.org/10.1007/s109619137--009-z

Dessler, G. (2000). *Organization Theory Integrating Structure and Behavior*. Prentice Hall Inc.

Dimock, M.E. & Dimock, G.O., (2001). *Public Administration* (3rd ed.). Oxford& 1BH Publishing Co.

Feiock, R. (2004). *Metropolitan Governance*: *Conflict, Competition, and Cooperation*. Georgetown University Press.

Feiock, R. (2013). The Institutional Collective Action Framework. *The Policy Studies Journal*, 41,(3 (67-60. https://doi.org/10.1111/psj.12023

Foran, M. (2009). *Expansive discourses*: *Urban sprawl in Calgary*. AB: Athabasca University Press.

Garba, S. (2004). Managing Urban Growth and development in the Riyadh metropolitan area. *Habitat international*, *28*(4), 593-608. https://doi.org/10.1016/j.habitatint.2003.10.008

Ghitter, G. & Smart, A. (2009). Mad cows, regional governance, and urban sprawl: path dependence and unintended consequences in the Calgary region. *Urban Affairs Review*, 44, 617650-. https://doi.org/10.11771078087408325257/

Haran, N. (2010). *The power to collaborate*. Eburon Uitgeverij BV.

Hajer, M., & Wagenaar, H. (2003). *Deliberative policy analysis*: *Understanding governance in the network society*, Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9780511490934

Healey, P. (2006). Transforming governance: Challenges of institutional adaptation and a new politics of space. *European Planning Studies*, 14(3), 299320-. https://doi.org/10.10800965431050042079 2/

Mark A. H., Sarah W., Thomas H. P., & Patrick R. (2003). Response rates for mail surveys of nonprofit organizations: A review and empirical test. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 32(2), 252-267. https://doi.org/10.1177089976400303200 2005/

McKinney, M. & Johnson, S. (2009). *Working across boundaries*: *people, nature, regions*. Lincoln Institute of Land Policy.

Mooney, J.D. (2006). *Principles of organization*. McMillan and Co. Ltd.

Stoner, J.A.F., (2002). *Management principles*. Prentice Hall Inc.

Thompson, J. (1990). *The practice of management*. McMillan and Co. Ltd.

Van Buren A, (2009). Knowledge for governance, governance of knowledge: inclusive knowledge management in collaborative governance processes. *International Public Management Journal*, 12(2), 208- 235. https://doi.org/10.10801096749090286852 3/

Visser J, (2004). Voluntary regional councils and the new regionalism: effective governance in the smaller metropolis. *Journal of Planning Education and Research*, 24, 5163-. https://doi.org/10.11770739456/X04267180

Romanization Arabic References: **الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:**

al'ḥmariyyu 'awwaḍtu sa'īdun (2013). 'athiri al-tansīqa 'alā kafā'ti al'adā'i bi-al-'ājhizati alḥukūmiyyati alkhidmiyyati risālata mājistīrin fī al'idārati al'āmmati jāmi'ata almaliki 'abdāl'azīzan

albassāmu bisāmmi 'abdi al-lhi (2017). al-ḥwkmah fī alqiṭā'i al'āmmi markazu albuḥwthi ma'hada al'idārati al'āmmati

alḥājju ḥusnun (2002). ṭaraqa almu'āyanatu 'iṣdārātu jisri al-tanmiyati alma'hada al'arabiyya lil-takhṭīṭi

al-rshwd 'abda almuḥsini (1998). al'idārata almaḥalliyyata fī almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati dāru al-shibli lil-nashri wa-al-tawzī'i

al-shidādiyyu 'abdāllta jilway (2004). almujālisa albaladiyyata al-mhām wa-al-'alā'āaqata bi-al-baladīāti wa-al-'ājhizati alḥukūmiyyati al'ukhrā wadawra almurashshaḥi fīhā waraqata 'amali al-liqā'a al-rāb'a litaṭwīri al'adā'i fī al'ajhizati albaladiyyati fī almamlakati

al-shīḥatu ʻadnāni (2013). alʾiṣlāḥa alʾidāriyya fī almamlakati alʻarabiyyati al-suʻūdiyyati mina albyrūqrāṭiyyati almarkaziyyati ʾilā almujālisi al-nīābiyyati waraqata ʻamali almuʾtamara al-thāny limuʻāhidi alʾidārati alʻāmmati wa-al-tanmiyati alʾidāriyyati fī dūʾali majlisi al-taʻawuni lidūʾali alkhalīji alʻarabiyyati al-rīāḍu almamlakata alʻarabiyyata al-suʻūdiyyata

ʻabdālʻazīzun ʻabdālʻazīza ʻabdālraḥmanin (2006). dawra majālisi almanāṭiqi almaḥalliyyati fī al-tansīqi bayna alʾajhizati alḥukūmiyyati alkhidmiyyati dirāsatu mashḥiyyatu ʻalā madīnati al-rīāḍi jāmiʻatu nāyifi alʻarabiyyati lil-ʻulūmi alʾamniyyati

ʻubaydātun dhawqāni waʻabda alḥaqqi kāyada waʻadas ʻabda al-Raḥmāni (2012). albaḥtha alʻilmiyya mafhūmuhu waʾadawātuhu waʾasālībuhu dāru alfikri

alʻassāfu ḥamdun ḥamida ṣāliḥun (2003). almadkhala ʾilā albaḥthi fī alʻulūmi al-sulūkiyyati sharikatu al-ʻbykān lil-ṭibāʻati wa-al-nashri

alʻumaru badrāni bn ʻabdi al-Raḥmāni (2004). al-taḥlīla alʾiḥṣāʾiyya lil-bayānāti fī albaḥthi alʻilmiyyi bistikhdāmi SPSS.

al-nāṣiru sāmī bn salīmāni (2006). tafʻīla almujālisi albaladiyyati waʾtharihi ʻalā wāqiʻi taṭbīqi alʾidārati almaḥalliyyati fī almamlakati alʻarabiyyati al-suʻūdiyyati risālata mājistīri ghayri manshūratin jāmiʻata almaliki suʻūdun

al-naʻīmiyyu muḥammada ʻabdi alʻālin ʻunnābun ʻamāra ʻādila (2011). istikhdāma al-ṭuruqi alʾiḥṣāʾiyyati fī taṣmīmi albaḥthi alʻilmiyyi dāru al-yāzwry alʻilmiyyata lil-nashri wa-al-tawzīʻi

ʻaliyyun al-sayyida ʻaliyyun (2007). alʻamaliyyata alʾidāriyyata dāru alkitābi alḥadythi

mahunā muḥammadun (2004). baʻḍa maẓāhiri al-tajribati al-suʻūdiyyati fī alʾidārati almaḥalliyyati dirāsatu taḥlīliyyatu waraqata ʻamali almuʾtamara alʻarabiyya al-thāny lilʾidārati almaḥalliyyati alqāhiratu miṣrun

fahmiyyun muḥammada shāmila (2005). alʾiḥṣāʾa bilā muʻānātin almafāhīmu wa-al-taṭbīqātu bistikhdāmi barnāmaji SPSS. maʻhadu alʾidārati alʻāmmati

alqaḥṭāniyyu jdyʻ nahārun (2015). niẓāma almujālisi albaladiyyati aljadīdi waraqata ʻamali multaqā almujālisi albaladiyyati jiddatun

qarāru majlisi alwuzarāʾi raqma 224). (2003). tawsīʻa mushārakati almūāṭinīna fī ʾidārati al-shuʾūni almaḥalliyyati

qarāru wazīri al-shuʾūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati raqma 66866). (2005). al-lāʾiḥata al-tanfīdhiyyata lil-mujālisi albaladiyyati wizāratu al-shuʾūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati

qarāru wazīri al-shuʾūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati raqma 18888). (2015). al-lāʾiḥata al-tanfīdhiyyata lil-mujālisi albaladiyyati wizāratu al-shuʾūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati

almaghribiyyu kāmila muḥammada (2011). ʾasālība albaḥthi al'ilmiyyi fī al'ulūmi al'insāniyyati wa-al-ijtimā'iyyati dāru al-thaqāfati lil-nashri wa-al-tawzī'i

markazu almaliki sullamāni lil-ʾidārati almaḥalliyyati (2017). al'idārata almaḥalliyyata fī almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati alwāqi'i wa-al-ru'yati almustaqbaliyyati dirāsata baḥthiyyata ghayri manshūratin muqaddamatin liwizārati al-dākhiliyyati al-rīāḍa almamlakata al'arabiyyata al-su'ūdiyyata

markazu almaliki sullamāni lil-ʾidārati almaḥalliyyati (2018). al'alā'āaqāti almu'assasiyyati bayna mujālisu almanāṭiqi wa-al-mujālisi almaḥalliyyati wa-al-mujālisi albaladiyyati fī almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati dirāsata baḥthiyyata ghayri manshūratin muqaddamatin liwizārati al-dākhiliyyati al-rīāḍa almamlakata al'arabiyyata al-su'ūdiyyata

marsūmu malikiyyu raqmi 3279). (1994). al-lā'iḥata al-tanfīdhiyyata liniẓāmi almanāṭiqi fī almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati

marsūmu malikiyyu raqmi ʾ / 92). (1991). niẓāma almanāṭiqi fī almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati

marsūmu malikiyyu raqmi 8723). (1993). al-niẓāma al'āmma liʾmānati al'āṣimati almuqaddasati wa-al-baladiyyāti fī almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati

marsūmu malikiyyu raqmi m / 5). (1977). niẓāma albaladiyyāti wa-al-qurā fī almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati

marsūmu malikiyyu raqmi m / 61). (2014). niẓāma almujālisi albaladiyyati fī almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati

The Role of Coordination between Municipal Councils and Local Government's Entities on Level of the Services Provided in the Kingdom of Saudi Arabia: an Exploratory Study

Amir bin Muhammad Al-Alwan[1]

Abstract:

The aim of this research is to identify the role of coordination between municipal councils and other local government's entities on the level of provided services. To achieve the goal of this research, two questionnaires were designed: one set for all municipal councils in the kingdom and the other for the selected local government's officials who are responsible for service provision in the cities of the kingdom. Both questionnaires were tested for reliability and validity. The results of this study show that municipal council's members and officials responsible for municipal works indicate that level of coordination between municipal councils and other local service providers of government entities is moderate. However, the response of these local service providers of governmental entities to the municipal councils was week. In addition, the results indicate that the current level of coordination between municipal councils and other local service providers of governmental entities effects is week on the level and quality of provided services. Finally, this study recommend the following, first: there is a need to increase the level of coordination, Second, the regulations and legislation that support coordination must be set between municipal councils and other local service providers of governmental entities.

Keywords: Municipal Council, Municipality, Coordination, Local Councils, Regional Councils, local Government's Service Providerentities.

(1) General Director of Economic and Finance Programs - Institute of Public Administration
Consultant - King Salman Center for Local Governance (Riyadh - K.S.A.)
AlwanA@ipa.edu.sa